

جنبلاط يوازن خطواته السياسية خشية السقوط

الزعيم الدرزي اللبناني يخشى تكرار غزوة حزب الله



الزعيم الدرزي اللبناني وليد جنبلاط يبدو كمن يمشي على خيط رفيع، وهو حريص من جهة على الحفاظ على خط الرجعة مع حزب الله عبر رئيس مجلس النواب نبيه بري ومن جهة أخرى على إبقاء صلات الوصل مع "المعارضة".

صابرة دوح

تقرأ أوساط سياسية لبنانية التحركات الأخيرة التي قام بها الزعيم الدرزي ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط في سياق الهواجس من إعادة تكرار سيناريو 2008 حينما استباح حزب الله مناطق في بيروت وجبل لبنان، وكادت تلك الغزوة تهدد وضع الجبل والطائفة الدرزية.

ولا تخلو تلك التحركات، وفق الأوساط، من اعتبارات سياسية في علاقة بمساعي جنبلاط لاستعادة دوره الذي خفت، نتيجة التغيرات التي عصفت بالساحة اللبنانية في الأشهر الأخيرة وأفرزت سيطرة تحالف الثامن من آذار بقيادة حزب الله على السلطة بالكامل. وعقد جنبلاط مساء الأحد اجتماعاً في كلمنصو مع رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، وذلك عقب زيارة وصفت بالفاجئة إلى عين التينة، مقر الرئاسة الثانية، حيث التقى برئيس مجلس النواب نبيه بري.

وتأتي التحركات على خلفية مواجهات جدد السبت وكادت تفجر فتنة بين شباب حراك 17 أكتوبر وعناصر تنتمي إلى حزب الله وحركة أمل رفعت شعارات لم تخل من طائفية من قبيل "شبيعة، شبيعة" و"البيك يا حسين"، في وجه متظاهرين رفعا لافتات تطالب بنزع سلاح الحزب، وتحدث نشطاء عن قيام العناصر "المعدنية" على ساحة الشهداء بالتعرض لزوجة النبي محمد السيدة عائشة.

**لئن تبدو السلطة الحالية
مهزوزة نتيجة الوضع
الاقتصادي، بيد أن جنبلاط
لا يريد المجازفة في اتخاذ
مواقف حدية ضدها**

وقال جنبلاط عقب اجتماعه بالحريري "أمام ما يجري إما على المراء أن يستسلم أو يتردد أو يتابع"، وأضاف "إننا لن نستسلم ولن نتردد وستتابع

وبالحوار بالرغم من فداحة وقساوة الظروف خاصة الاقتصادية والمالية". وفيما بدا دعوة ضمنية لتوحيد الرؤى بين شقّي المعارضة والسلطة قال رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي "تأمل ونتأمل بأن تواجه المؤسسات الدولية بكل صلابة من أجل أن نخرج بشيء من النتائج، أخذين بعين الاعتبار ثغرات كثيرة، لكن لا بد من الاتصال بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما لا بد من تحسين الظروف الداخلية فهي معقدة جدا".

وكان الزعيم الدرزي أوضح على إثر لقاءه ببري أن "بين ما جرى السبت في وسط بيروت وما حصل في نصف المقاعد الأولى، فرقاً كبيراً"، وتابع "ما حصل في وسط المدينة، ليس هو المشهد الذي رأيناه في السابع عشر من أكتوبر من العام 2019، لكن علينا أن نستمر، ومع الرئيس بري دائماً نكتسب منه القوة في الاستمرار في الحوار، في الصلابة لمواجهة المستقبل".

وبدا واضحاً أن الزعيم الدرزي يسعى للذات بنفسه عن أي تصعيد ذي بعد طائفي، لوعيه بهشاشة الوضع في الجبل، ولاسيما في ظل إدراكه بأن نوايا الإطاحة بزعامته الروحية والسياسية على دروز لبنان لا تزال قائمة.

ولعل الحادثة التي جددت قبل أيام في بلدة الفوارة من الشوف والتي أبدى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي حرصاً على احتوائها من خلال الإيعاز لابنه تيمور جنبلاط بالتحرك للتهدئة، نصب في إطار مخاوف الزعيم الدرزي.

وقال تيمور جنبلاط خلال لقاء جرى في كنيسة بلدة الفوارة بحضور مسؤولين من حزب القوات اللبنانية "إن التجارب الأليمة علمتنا أن لا بد لنا من وحدتنا وعيشنا المشترك، ومع تأكيدنا أن ما حصل في الفوارة هو إشكال فردي مدان، فإننا نصر على أن يأخذ القانون والقضاء مجراهما، ولن يكون هناك غطاء لأي متورط".

وشدد رئيس كتلة اللقاء الديمقراطي "يكفي المواطن ما يعانيه من أزمات معيشية وصحية واقتصادية، لذلك سنواصل العمل المشترك بالتعاون مع الجميع لكي يبقى الجبل معقل المصالحة والعيش الواحد، ولتكتاتف جميعنا لمساعدة الناس بالحد الأدنى الممكن، لكي يتمسكوا بالأرض والعمل فيها".

ويقول مراقبون إن جنبلاط الذي يعي دقة وضعه السياسي يحاول الإمساك بالعصا من المنتصف، فهو يسعى من جهة للحفاظ على "شعرة معاوية" مع حزب الله عبر رئيس حركة أمل نبيه بري، ومن جهة أخرى يظهر انفتاحاً على قوى المعارضة، حريصاً على عدم وضع "بيضه" في سلة واحدة. ويرجح مراقبون أن يكون هذا توجه جنبلاط خلال المرحلة المقبلة لا سيما في ظل ضبابية المشهد اللبناني، وإيضاً غموض التعاطي الدولي ولاسيما الأميركي الذي أظهر توجها صارماً مع

لسان حال جنبلاط: الوضع لا يحتمل المجازفة

العهد الجديد الذي يتحكم في مفاصله حزب الله، لكن في الآن ذاته لا يزال يفضل ترك الباب موارباً، وهو ما عبرت عنه بشكل واضح السفارة الأميركية لدى بيروت دوروني شيا في حوارها الإعلامي الأخير مع قناة "أو.بي.في" التابعة للتيار الوطني الحر.

ويعيش لبنان منذ تفجر حراك 17 أكتوبر وضعاً غير مسبوق نجح خلاله حزب الله وحلفاؤه في تجبيره لفائدتهم من خلال السيطرة على مقاليد السلطة المثلثة في الرئاسة الثلاث، وسط انتقادات من قبل البعض لتيار المستقبل وحزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي بإخلاء الساحة أمام هذا الحلف.

ولئن تبدو السلطة الحالية مهزوزة نتيجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الضاغطين، بيد أن جنبلاط لا يريد المجازفة في اتخاذ مواقف حدية ضدها، في انتظار اتضاح مآلات الأمور داخليا وخارجيا.

نتنياهو: لا ضوء أخضر أميركا لضم الضفة

القدس - أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن الولايات المتحدة لم تعط الضوء الأخضر بعد، لضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية إليها. ونقلت هيئة البث الإسرائيلية (رسمية) عن نتنياهو قوله في اجتماع مع قادة للمستوطنين الإسرائيليين بالضفة الغربية "الولايات المتحدة لم تعط بعد الضوء الأخضر لفرض السيادة الإسرائيلية على أجزاء من يهودا والسامرة (التسمية التوراتية للضفة الغربية)".

وأضافت أن نتنياهو كشف في اللقاء عن وجود "خلافات في الرأي مع الأميركيين حول مساحة الأراضي، التي سيتم ضمها والتي تحيط بالمستوطنات المعزولة".

وكان نتنياهو أعلن في أكثر من مناسبة في الأشهر الأخيرة أن حكومته ستضم غور الأردن وجميع المستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية، ومساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية في محجبلها.

وتقدر المساحة المقررة بنحو 33-30 في المئة من أراضي الضفة. وحدد نتنياهو الأول من شهر يوليو المقبل موعداً للشروع في عملية الضم.

وقال نتنياهو إن "المطلب الأميركي الوحيد من إسرائيل بموجب خطة الرئيس دونالد ترامب، هو اتفاق مبدئي على خوض مفاوضات مع الفلسطينيين". وأضاف "الولايات المتحدة تسمى ما يراد التحوار عليه بالدولة الفلسطينية وذلك بخلاف موقف إسرائيل".

وكان قادة المستوطنين الإسرائيليين أعربوا عن رفضهم لقبول قيام دولة فلسطينية على باقي أراضي الضفة الغربية التي لن تضمها إسرائيل.

وتشترط الخطوة قبول الضم بقبول إسرائيل التفاوض مع الفلسطينيين على قيام دولة فلسطينية على ما يتفق من الأراضي بالضفة الغربية، وهو ما يرفضه الفلسطينيون أيضاً بشكل قاطع.

وأشارت هيئة البث الإسرائيلية إلى أن نتنياهو قال إنه ينوي إشراك رؤساء المستوطنات بالضفة الغربية "في عملية رسم الخرائط". وقال "ستحفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية وحرية التنقل، كما هو الحال عليه الآن".

وتكررت هيئة البث أن رئيس الوزراء بالإنابة وزير الدفاع بيني غانتس "أقر بأن هناك عملية تحاور مع الجانب الأميركي وجهات أخرى لم ينشر إليها حول خطة الضم، مؤكداً على ضرورة أن تكون متوازنة".

وينتظر أن يقوم وزير الخارجية الألماني هايكو ماس بزيارة إلى إسرائيل والأردن الأربعاء لمناقشة خطط الضم.

قوانين الانتخابات المصرية توسع تمثيل المعارضة وتحفظ للحكومة بسطوتها

أحمد جمال

القاهرة - حقق البرلمان المصري توازناً ظاهراً بين أحزاب الموالاة والمعارضة بعد أن أبدى استجابة لمطالب الأخيرة بعقد انتخابات مجلس النواب والشيوخ المقبلين بالتساوي بين القائمة والنظام الفردي، واعتمد رؤية ائتلاف دعم مصر (صاحب الأغلبية) بإجراء الانتخابات وفقاً للقائمة المغلقة، وليس القائمة النسبية التي طالب بها تكتل (25 - 30) المعارض، لضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة داخل المنظومة التشريعية المقبلة.

واصل البرلمان مناقشة تعديلات قانون مجلس النواب، الاثنين، لتتماشى مع التعديلات الدستورية، ووافق على مشروع قانون انتخابات مجلس الشيوخ الذي يعود مجدداً ليشكل كغرفة ثانية، ومجلس النواب، ومن المقرر أن يتم التصويت نهائياً الأسبوع المقبل.

يضم مجلس النواب في عضويته 568 نائباً، على أن تخصص ربع المقاعد للمرأة، ولرئيس الجمهورية الحق أن يعين ما لا يزيد عن 5 في المئة من إجمالي عدد الأعضاء، ويكون انتخاب مجلس النواب بواقع 284 للنظام الفردي و 284 بنظام القوائم المغلقة.

تنص القوانين التي قدمها ائتلاف الأغلبية، ووافق عليها البرلمان مبدئياً على تشكيل مجلس الشيوخ من 300 نائب يجري انتخاب ثلثهم بالنظام الفردي وثلث الآخر بالقائمة المغلقة، والمحافظين والمؤتم، لمناقشة قوانين

والتلث الأخير يجري تعيينه من قبل رئيس الجمهورية.

تحقق القائمة المغلقة بعض المكاسب للأحزاب السياسية، لأن إجراء الانتخابات على نصف المقاعد من خلالها يضمن تمثيل أكبر لها في المنظومة التشريعية، ويعطي فرصة لكل حزب لطرح برنامجه على المواطنين الذين سيكون عليهم الاختيار وفقاً لقطاعاتهم.

وتحرم القوائم المغلقة الأحزاب الصغيرة من التمثيل لأن القائمة التي ستمثل في البرلمان عليها الحصول على نسبة أصوات تتخطى الـ50 في المئة، بالتالي فإن القوائم التي لم تصل لتلك النسبة لن تكون ممثلة.

ويسعى ائتلاف دعم مصر إلى تحقيق توازن يضمن تأثير دوائر قريبة من الحكومة على الجهات التشريعية المقبلة، مع إفساح المجال أمام الأحزاب لتشكل تحالفات انتخابية تمكنها من التحرك في الشارع، وحلحلة الجمود الذي تعاني منه الحياة السياسية المصرية، ويبدو أن الحكومة لم تعد لديها ممانعات من تمثيل أوسع للمعارضة داخل البرلمان.

شهدت الفترة الماضية اجتماعات عديدة استضافها حزب مستقبل وطن (أكبر الأحزاب تمثيلاً في البرلمان) وشارك فيها عدد من الأحزاب المعارضة، أبرزها الإصلاح والتنمية، والعدل، والمصري الديمقراطي، والوفد والتجمع، والغد، والشعب الجمهوري والمحافظين والمؤتم، لمناقشة قوانين

الانتخابات والنظام الأمثل لها، والتي توقفت مع إجراءات مواجهة كورونا.

وقال المرشح الرئاسي السابق، موسى مصطفى موسى، إن الاجتماعات انتهت بالاتفاق على إجراء الانتخابات بالتساوي بين الترشيح الفردي والقائمة المغلقة، وأن حزبين فقط هما من طالبا بأن تكون نسبية (العدل، والمصري الديمقراطي)، فيما كان رأي الأغلبية بأن ترسيخ الانتخابات فردياً المؤسسة الخاصة بكل حزب، وتكون تحت قبة البرلمان أحزاب لديها توافق ونواب يدافعون عن أفكارها.

وأضاف لـ"العرب"، أن هناك توجهاً بأن تتوحد الكيانات الصغيرة داخل

الأحزاب بما يضمن وجود عدد محدد من الأحزاب لها تأثير فعلي في الشارع، كما أن الهدف من القائمة المغلقة تشجيع الأحزاب على امتلاك قواعد جماهيرية.

وأشار موسى، الذي يترأس حزب الغد، إلى أن الاعتراضات الحالية بشأن مجلس الشيوخ وأن مطالبات الأحزاب جاءت بان تجري الانتخابات بالقائمة المغلقة على جميع المقاعد، لأن هناك 100 مقعد سوف يقوم رئيس الجمهورية بتعيينهم ويمكن اعتبارها مقاعد فردية، بجانب أن مجلس الشيوخ فرصة للكوارر الصاعدة لإثبات نفسها والدخول في معترك السياسة.



نراعي الجميع

ولقي قانون مجلس الشيوخ اعتراضات بسبب كثرة المقاعد التي يعينها رئيس الجمهورية، واعتبرت المجلس قد يخرج عن دوره التشريعي المنوط به ليكون أقرب إلى غرفة استشارية لا تشكل الهدف المرجو وهو مساندة البرلمان في أداء دوره، وقد يتحول إلى منبر لتوزيع المناصب كما كان معروفاً عن مجلس الشورى الذي جرى إلغاؤه.

ومن المقرر إجراء انتخابات مجلسي النواب والشيوخ في نوفمبر المقبل، وسط توقعات بعدم استبعاد تأجيلها إلى وقت لاحق، حال استمرار أزمة كورونا.

منح قانون مجلس الشيوخ الحق لرئيس الوزراء أو من يفوضه بتولي جميع اختصاصات رئيس الغرفة التشريعية الثانية ومكتبه، لحين انتخاب أول رئيس للمجلس وتشكيل مكتب المجلس، وهو ما يبرهن على عدم استعداد إجراء انتخابه.

قال نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، عمرو هاشم ربيع، إن إجراء الانتخابات بالقائمة المغلقة، حتى وإن كانت بنسبة 50 في المئة، لا يصب في صالح إحداث إصلاح جذري في النظام السياسي، وأن مشكلات تهميش الأحزاب ستظل قائمة، وسط عدم قدرتها على الوصول للبرلمان بحرية كاملة وتضييق الخناق على تحركاتها.

وأوضح لـ"العرب"، أن القائمة المطلقة اختفت من غالبية النظم



موسى مصطفى موسى

القائمة المطلقة تشجع الأحزاب على امتلاك قواعد جماهيرية

ما يبرهن على هذه الرؤية، أن العديد من رجال الأعمال الذين تركوا مجال السياسة على مدار السنوات الماضية عادوا إليها مؤخراً، ما يجعل الأحزاب تدور في فلك هيمنتهم عليها مجدداً.

براي هاشم ربيع، أن القائمة النسبية تضمن تمثيلاً للأحزاب الكبيرة والصغيرة داخل القائمة الواحدة، وذلك من شأنه إفراء التنوع داخل البرلمان، وضمان عدم هيمنة حزب بعينه على الأغلبية المطلقة كما هو الحال حالياً، كما أن الأغلبية المطلقة لا تراعي الكفاءة في النواب المختارين لأن القائمة الواحدة قد تحوي شخصيات لها قدرات سياسية داخل البرلمان، بعكس النسبية التي تضمن إفراز كوارر جديدة للعمل تساهم في وضع سياسات تخدم الدولة وتصب في صالحها، بعد حالة تجريف حزبي غير مسبوقة.